يوخذ من نفي الاثنينية ضمنية لكن بطريق الصراحة بل بطريق
اللزوم والمراد بنفي الثاني نفي المتعدد مطلقا سواء كان
بالتثنية او بالتثليث او غير ذلك وانما اقتصر على نفي الثاني
لانه اللازم لكل عدد اومع الثالث فان ومع الرابع ثالث
بخلاف غيره فانه يوجد في عدد دون عدد فقصد
المصنف التعميم بنفي الاعداد بنفي لازمها المستلزم نفيها
لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم فقال فعالا ثاني له
ولم يقل لا ثالث له ولا لا رابع له وهكذا فانها عباره
والواحد والاحد بمعنى واحد وهو الذي لا ثاني له كما مر
وقيل الواحد من لا ثاني والاحد ما ليس بمنقسم وقيل
الواحد المنفرد باعتبار الذات والاحد المتفرد بالاعتبار الصفات

قوله في ذاته متعلق بثاني وعداه بفي لتضمنه له معنى
الشريك او النظير وله هو الخبر والمعنى لا ثاني له اي
لا نظير او لا شريك في ذاته ملابس او مشارك له وضع
العكس والمعنى لا ثاني له موجود في ذاته واللام لتقوية
العامل لضعفه بالفرعية والضميران لمولانا جل وعز
واعلم ان الوحدانية لا تتحقق الا بخمسة امور نفي الكم
المتصل والمنفصل في الذات والمتصل والمنفصل في الصفات
والمنفصل في الافعال والمتبادر من قول المصنف لا ثاني
له في ذاته نفي الكم المنفصل في الذات فقط اي نفي ما يتحقق
به الكم المنفصل اي العدد وهو الشريك لمولانا جل وعز
ولا يستفاد منه نفي الكم المتصل في الذات لان غاية ما يدل
عليه الكلام نفي ان يكون لمولانا ثان يشاركه في ذاته
وذلك لا ينافي حصول التبعيض والتركيب في حقيقة
هو كما تقول لا ثاني للشمس والقمر مع ان حقيقة كل منهما

مركبة

مركبة ويمكن ان يستفاد منه ذلك بطريق اللزوم وذلك ان
ذاته تعالى لو تركبت من اجزاء لكانت تلك الاجزاء امثاله
ولا يخلو اما ان يقوم وصف الالوهية بالبعض دون البعض
فيلزم عليه الترجيح بلا مرجح واما ان يقوم بمجموع الاجزاء
اي بكل واحد منها فيلزم عليه انقسام الالوهية مع انها
معنى لا تقبل الانقسام ويلزم عليه ايضا تعدد الالهة فيكون
الاله له ثان كيف والاله لا ثاني له فقد لزم من تركبه حقيقته
من اجزاء وجود ثان له في ذاته على بعض التقادير فدخل
في قول المصنف لا ثاني له اي انفصالا او اتصالا فقيد
في ذاته يرجع لهما واما قوله ولا في صفاته فظاهر
في نفي الكم المتصل في الصفات اي ليس هناك احد يقوم
به صفة كصفات مولانا جل وعز ولا يستفاد منه
نفي الكم المتصل فيها بان لا يكون له تعالى قدرتان
واراديتان مثلا اذ لا يصدق عدم تعدد تلك الصفة
اي هناك ثانيا لمولانا حتى لا يحتاج الى نفيه فلا يرد
كلام من علي وحدة الصفات بناء على ما ذهب اليه جمهور
الاشاعرة خلافا للاثاني سهر الصفلوكي في العلم والقدرة
والارادة ولاثني سعيد الكلابي في الكلام حيث ذهبا الى تعدد
تلك الصفات بتعدد متعلقاتها وقوله ولا في افعاله
اي ولا ثاني له فيها بان لا يكون ثم موجد لفعل من الافعال
سواء تعالى على سبيل الاستقلال فهو ظاهر في نفي الكم
المنفصل في الافعال ويصح حمله للمتصل ايضا بنا على تصوره
فيها وان لم يقولوه بان لا يكون له شريك في فعل من الافعال
معاون لمولانا جل وعز وليس مستقلا بالفعل والمراد
بافعاله جميع ما وجد من الممكنات وان كان ظاهر قوله

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)